

طلاق شو دوقا المذون ويجوز ان يكتب طلاق بثله اسيت  
**رجل** له نيات دوات ازواج قال زوج واحدة لا يهن دحتر تراك  
طلاق داد يقع على امرأته وان لم يقبل فلا نية او زوجة لانه لا يملك  
الا طلاقا واحدة فانها اذا قال زين طلاق فترتبه او ترموه  
يقع عليها وان لم يقبل امرأته في اخره كما يطبق من نيات يقع عليها  
اذا قال براسة طلاق داد سينتلكه يكون طلاقا لانه ذكر الاتباع  
دون الوقوع وان قال براسة قال ابو العباس في النوازل لا يقع وانما  
افترى ان يقع كذا ذكر الصلح المشهور في الوقعات وجوز ان يقع  
كذلك لكن في قوله توكي توكي في قوله تراسه وفي الجمع الاصغر  
عن ابي بصير الدوسي فمن قال ابنك كتراسه كاي يقع وقال  
ابو بكر العاصي نطق ان الراد بك طلاقا وقال ابو بكر لوريني  
طلقت امرأته ولو قال انت ثلاث فاضم لطلاق يقع في **فان**  
الغضبي وفيه ايضا اذا قلنا امرأته بالمرسة فطلقت وهي  
لا تعلم يقع ولو طلق امرأته واعتق عبدة او ذرا لورينه وهو لا يعلم  
يقع بطلاق ما لو باع واشترى بالمرسة وهو لا يعلم حيث لا يعلم وفي  
اوله من النوازل قال ابو الليث اذا قال لا اولد انت طالق ولا يقع  
ان هذا القول طلاق بطلاق في القضا ولا تطلق فيما بين التباين وتنت  
هكذا في العتاق وفي الجمع الاصغر نص عن ابن ساعد قال سمعت  
محمد يقول في رجل قال لا اولد وهو عربي في اللسان انت طالق فسمع  
ايج فظن ان ذلك لظفا وسد فقال مثل ذلك لا اولد طلقت امرأته  
ولو قلنا ان تلحق نفسك بغيرها ونفقة عدتها فانت طالق فخال الزوج  
من المشايخ من قال يقع لكن ما لم يقبل الزوج لا يقع ولو قال اخذتني  
نفسك مني بمرح و نفقة على بك ولقنها ان تقول اخذت نفسي منك  
بمرح ونفقة على مني من قال لا يقع ما لم يعلم وبه نفي فكذا لو قلنا  
ان يتره عن المهر ونفقة العدة وقلنا بل على ان المذون اذا قلنا

30  
ب الدين ان يتره عن الدين بالمرسة فابراه وهو لا يعلم لا يقع  
ينظر في اوله نية النوازل وزوي هتسام عن محمد بن ابراهيم ان يقول  
لله على صوم يوم تجري على سانه صوم شهر فله صوم شهر ولو اراد  
الرجل ان يقول شيئا تجري على سانه المذون او اطلاق او العتاق ففي  
الذرايل منه ما ندر بل اخلاق فقلنا قاله الفقيه ابو جعفر اما في الطلاق  
والعتاق عن قول محمد بن زهير الطلاق والعتاق وعن قول ابي بصير  
الطلاق فيما بين الله وتبث العتق والفرق ان الطلاق يحتمل طلاق الكفا والعتاق  
الوثاق فاذا لم يصدر في فصل طلاق الكفا لا يقع والعتاق لا يحتمل الا في  
واحد عن ابي حنيفة ان يقع الطلاق في القضا والعتاق في العتاق لا يقع  
سئل اسد عن حلف و اراد ان يقول الخنز تجري على سانه المذون على لهما  
يقع الحلف او اراد ان يقول طوبى تجري على سانه معة على التها تقع  
الطلاق لهما من ان يقول في الطلاق ففي القضا طلاق التي سويهما  
بين التباين لا تطلق واحدة منها اما التي سوي لهما في غيرها  
فلا تطلق في وقوع بحد المنية وكذا في العتق وقال ابو بصير ان قال يوفى  
و محمد بن جري على سانه الطلاق من غير ان يكتم نزل الطلاق ديانة وفتنا  
رواه عنه بصير بن جري ورواه ايضا عن ثوبان بن مسعود عن الحسن بن سليمان  
ان روى عن بعض اصحابه انه لو اراد ان يكتم بشي فقال انت طالق لا يترك  
وانما من غير ارادة غيره ينزل وقد روى عن ابي حنيفة انه كان يفرق  
في الغلط بين الطلاق والعتاق قال وسئل الحسن فقال يقع اليه  
على ما حلف وروي على سانه قال ابو الليث قول الحسن احب لي وهو قول  
ابن المبارك وسألت في اما لي ابي يوفى رجل اراد ان يكتم امرأته بسلام  
عيل الطلاق فسبقه كسالة فقال انت طالق فخص طالق في القضا فبما بينه  
الله وهذا قول ابي حنيفة مع قول ابي يوفى وقال الحسن يسعه فيما بين  
الله تعالى ولا احفظ عن ابي يوفى في هذا شيئا **مسائل في لفظ الطلاق**  
**يقاع** و **الطقت** قال محمد في كتاب الطلاق ان قال لا امرأته المذون